

تعليمات صندوق الادخار للعاملين في جامعة فيلadelفيا
صادرة بمقتضى المادة (33) من قانون الجامعات الأردنية
رقم (20) 2009

المادة ١: تسمى هذه التعليمات (تعليمات صندوق الادخار للعاملين في جامعة فيلادلفيا) ويعمل بها من تاريخ إقرارها.

المادة 2: يكون للكلمات التالية حيماً وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القراءة على غير ذلك.

الجامعة: جامعة فلادلفيا.

المجلس: مجلس الجامعة.

الرئيس: رئيس الجامعة

الصندوق: صندوق الادخار

الصندوق: صندوق الادخار للعاملين في الجامعة.

اللجنة: لجنة إدارة الصندوق.

العامل: عضو الهيئة التدريسية والموظف بالجامعة المشترك بالصندوق.

الهيئة العامة: جميع العاملين المشتركين في الصندوق.

المادة 3: أ. ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الانخار للعاملين في جامعة فيلادلفيا) ويكون الاشتراك فيه للعاملين اختيارياً ووفق أحكام هذه التعليمات .

بـ. يقطع لحساب الصندوق (3%) من مجموع الراتب الإجمالي للعامل ومقابل ذلك تساهم الجامعة بنفس القيمة المقطعة لحساب العامل في الصندوق.

المادة 4: أ. تتولى إدارة شؤون الصندوق واستثمار أمواله لجنة تسمى (لجنة إدارة صندوق الادخار) برئاسة رئيس الجامعة أو الشخص الذي يسميه الرئيس وعضوية كل من:

1. مدير شؤون الموظفين.
 2. مديردائرة المالية.
 3. مدير شؤون أعضاء هيئة التدريس.

4. اثنين من العاملين المستrikين في الصندوق تنتخباًهما الهيئة العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويجوز للرئيس تعين بديل لأيٍّ منهما للمدة المتبقية من عضويته.

ب. تنتخب اللجنة في اجتماعها الأول نائباً للرئيس من بين أعضائها.

ج. يتولى مدير الدائرة المالية في الجامعة أمانة سر هذه اللجنة وأمانة الصندوق.

المادة 5: تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية:-

أ. تنفيذ السياسة العامة التي يقرها المجلس.

ب. إدارة الشؤون الإدارية والمالية للصندوق.

ج. استثمار الأموال المنقوله وغير المنقوله المملوكة للصندوق بالطريقة التي تراها مناسبة وبما يضمن تحقيق أعلى مردود مالي وأنهى مخاطر الصندوق.

د. شراء أو بيع أسهم الشركات المساهمة والمستدات المكافلة وسندات الخزينة وسندات المقارضة وسندات الاستثمار.

هـ. إيداع أموال الصندوق في بنك محلي أو أكثر بما يحقق أفضل الشروط للصندوق.

و. إقامة مشاريع تهم في تحسين الوضع العادي للمستrikين في الصندوق أو تؤدي خدمات لهم.

ز. إعداد التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية عن السنة المنتهية للصندوق وعرضها على المجلس للصدق عليها.

ح. أية أمور أخرى يوافق عليها المجلس مما لها علاقة بالصندوق.

المادة 6: تجتمع اللجنة بدورة من رئيسها أو نائبه في حال غيابه مرة واحدة شهرياً وكلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائها على أن يكون رئيسها أو نائبه من بينهم، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها.

المادة 7: أ. يجوز للجنة الموافقة للعامل القائم على رأس عمله في الجامعة صرف جزء غير مسترد من مجموع مستحقات رصيده في الصندوق بما لا تزيد نسبته على (50%) منها على أن يكون قد مضى على اشتراكه في الصندوق خمس سنوات ولمره واحدة.

بـ. للجنة منح قرض من الصندوق للعامل المشترك أو غير المشترك بفائدة تحددها اللجنة فيما بعد أو أسلوب المراقبة لمن يرغب في ذلك.

جـ. تصدر اللجنة الشروط والإجراءات الازمة لتنفيذ أحكام المادة (7) بعد عرضها على مجلس الجامعة.

المادة 8: لا يصرف أي مبلغ للعامل من الصندوق بمقدار أحكام الفقرة (أ) من المادة (7) من هذه التعليمات دون استمرار اشتراكه في الصندوق . ويصرف له عند انتهاء خدمته أو إنتهائها ما تبقى له من رصيده في الصندوق والأرباح المتحققة له من استثمارات الصندوق ولا يتم الصرف إلا بعد تبرئة ذمته من الجامعة.

المادة 9: أـ. تدفع للعامل عند انتهاء خدمته المبالغ التي اقطعت من رواتبه والمبالغ التي دفعتها الجامعة مساهمة منها في الصندوق والأرباح المتحققة له (اشتراكات العامل + مساهمات الجامعة + الأرباح والفوائد المجمعة على هذه الاشتراكات) اذا انتهت خدماته لأي سبب من الأسباب التالية :

1ـ. وفاته وفي هذه الحالة يدفع المبلغ المستحق لورثته الشرعيين وفقاً لحجة حصر الازاثة الرسمية.

2ـ. عدم لياقته الصحية بموجب التقارير الطبية المعتمدة .

3ـ. الاستقالة المستوفية الاجراءات الأصولية (تقديم براءة ذمة) بشرط ان تكون مدة اشتراكه في الصندوق ثلاث سنوات فاكثر .

بـ. تدفع للمشترك عند انتهاء خدمته المبالغ التي اقطعت من رواتبه والأرباح المتحققة له فقط (اشتراكات العامل + الأرباح والفوائد المجمعة على هذه الاشتراكات) لاي من الأسباب التالية:

1ـ. الاستقالة المستوفية الاجراءات الأصولية (تقديم براءة ذمة) اذا كانت مدة اشتراكه في الصندوق اقل من ثلاث سنوات.

2ـ. ترك الخدمة فيها دون موافقة الجامعة .

3ـ. اذا تم عزله من وظيفته .

4ـ. فقد وظيفته في الجامعة .

5ـ. اذا انهى خدمته او انهيت خلال فترة التجربة .

6ـ. المنسحب من الصندوق بطلب خطوي منه .

- ج . ١- يحق للمنسحب العودة الى الاشتراك في الصندوق بعد مرور عام كامل على انسحابه، ويعتبر تاريخ عودته هو تاريخ اشتراكه في الصندوق بحيث أن المدة السابقة لا تدخل ضمن مدة اشتراكه بالصندوق.
- ٢- يوقف اشتراك العامل في الصندوق في حال ايقافه عن العمل والحالات التي لا يتلقاها فيها راتبا من الجامعة لمدة تزيد عن شهر .
- ٣- يجوز للعامل المجاز بدون راتب طلب استمرار اشتراكه في الصندوق مقابل دفع اشتراكه ومساهمة الجامعة مقدماً، على أن لا تزيد مدة الاجازة عن سنة.
- ٤- توزع قيمة مساهمات الجامعة والارباح المتباينة من تطبيق المادة ٩/ب على باقي العاملين المشتركين كأرباح في نهاية السنة المالية.

المادة ١٠: أ. تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول في شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

ب. تحفظ في الدائرة المالية السجلات المحاسبية المستقلة في الجامعة لأموال الصندوق .

المادة ١١: يتم الإنفاق من الصندوق وتنطىء أي التزامات مالية متراكمة عليه بموجب قرارات تصدرها اللجنة وفقاً للصلاحيات التي يحددها المجلس.

المادة ١٢: ينظم الصندوق حساباته وسجلاته طبقاً للأصول المحاسبية وتختضع لتدقيق المحاسبين القانونيين المعتمدين من المجلس على أن ترفع اللجنة تقريراً ربعياً عن أعمالها إضافة إلى التقرير السنوي العام والبيانات المالية الختامية للصندوق إلى المجلس خلال تسعين يوماً على الأكثر من انتهاء السنة المالية.

المادة ١٣: للجنة الاستعانة في أعمالها بأي خبير أو فني وتحديد الأجر أو المكافأة المناسبة له.

المادة ١٤: أ. تودع أموال الصندوق في بنكين محلبين أحدهما اسلامي.
ب. تكون صلاحية التوقيع على الأوامر المالية (الشيكات وأوامر الدفع) حسب الترتيب التالي :-

1. من رئيس اللجنة وأمين سرها إذا كان المبلغ لا يتجاوز ثلاثة آلاف (3000) دينار.
2. من رئيس اللجنة ونائب رئيسها وأمين سرها إذا تجاوز المبلغ ثلاثة آلاف (3000) دينار.
3. في حالة غياب أي من المفوضين بالتوقيع، يوقع الشخص المكلف بالقيام بأعماله نيابة عنه، ويبلغ بذلك البنك المعتمدة.
- ج. يبلغ الرئيس البنك المعتمدة بمقتضى المادة (أ) من هذه المادة بأسماء المفوضين بالتوقيع على الشيكات وأوامر الدفع.

المادة 15: أ. يجوز للصندوق بناء على قرار من اللجنة استثمار ما لا يزيد على (60%) ستين بالمائة من أموال الصندوق في واحد أو أكثر من المجالات التالية:-

1. شراء سندات تصدرها خزينة الدولة.
2. شراء مباني وعقارات.
3. شراء الأسهم وبيعها.
4. إقامة مشاريع تعمل على تحسين الوضع المادي للمشتركين في الصندوق أو تؤدي خدمات لهم.
5. أية مجالات أخرى تسبها اللجنة ويوافق عليها المجلس.

ب. يتم تحديد صلاحية اللجنة في أي من مجالات الاستثمارات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بما لا يزيد على (200.000) مئتي ألف دينار، وإذا زاد المبلغ عن ذلك يعرض على المجلس لاتخاذ القرار المناسب.

المادة 16: مع مراعاة ما ورد في المادة (11) من هذه التعليمات تصرف نفقات الصندوق والتزاماته الأخرى على الوجه الآتي:-

- أ. بقرار من رئيس اللجنة إذا لم يتجاوز المبلغ (500) خمسمائة دينار.
- ب. بقرار اللجنة إذا زاد المبلغ عن (501) دينار.

المادة 17: تقوم اللجنة بتعيين مدقق الحسابات وتعرض تقاريره وتوصياته على المجلس.

المادة 18: يجوز للجنة منح قروض من أموال الصندوق للجامعة بفائدة تقررها اللجنة فيما بعد أو بأي اسلوب يتم الاتفاق عليه.

المادة 19: يطبق الصندوق مبدأ الاستحقاق في الإيرادات والمصاريف.

المادة 20: يخصص الصندوق حساباً احتياطياً سنوياً بنسبة (5%) من إجمالي الأرباح والفوائد وتقرر اللجنة كيفية التصرف بهذه المبالغ وأوجه استعمالها.

المادة 21: رئيس اللجنة ونائبه والمدير المالي ومدير شؤون الموظفين ومدير شؤون أعضاء الهيئة التدريسية مسؤولون عن تنفيذ أحكام هذه التعليمات.

المادة 22: اذا انتهت خدمة العامل لاي سبب من الاسباب او السحب من الصندوق فلا تصرف له حقوقه (مستحقاته) من الصندوق الا بعد حصوله على براءة ذمة بتسوية كافة الالتزامات المترتبة عليه للجامعة والصندوق وفق الاصول .

المادة 23: يوزع صافي أرباح أو خسائر حساب صندوق الادخار سنوياً على المشتركين بحسب نصيب كل دينار لكل منهم في الصندوق .

المادة 24: يصدر المجلس أية تعليمات إضافية لازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات بما في ذلك أسم الصرف ومدة السداد والضمانات الواجب تقديمها.